...ف الإدارية والاقتصادية ...قدس المفتوحة

إلى ذلك، أكد الدكتور عبد الرحمن السلوادي منسق مشروع مركز العلوم الإدارية والاقتصادية ،أن المشروع يعدّ من المشاريع الواعدة والرائدة التي ستسهم في تشجيع البحث العلمي وتيسر عمل الباحثين، وتقدم حلولا جذرية للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني. وأشار إلى أن الهدف الأساس من المشروع هو تغيير ثقافة البحث العلمي النمطية القائمة على الفردية في إجراء البحوث، والاعتماد على العمل الجماعي والمجموعات البحثية التي تم تشكيلها على المستوى المؤسسي والوطني والعالي، والخروج بأبحاث علمية متميزة. وأضاف أن المركز يضم كل التقنيات والبرمجيات اللازمة لرفع مستوى الأبحاث والوصول بها الى مستوى علمي عالي، مبينًا أنه من خلال المركز سيتمكن الباحثون من تحليل البيانات، وبناء الأبحاث الكمية، وتحديد نسبة الاختلاس من المصادر الخارجية لتجنب شبهة السرقات العلمية.

وقدم مدير المركز الدكتور شاهر عبيد نبذة حول المركز، ذاكرا أنه تأسس بهدف إنتاج بحوث تطبيقية بناءة ومتطورة ذات علاقة بالأعمال والاقتصاد، ما يصب في تطوير البنية الاقتصادية الفلسطينية عبر مساعدة صناع القرار وراسمي السياسات في اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية، ومن خلال إجراء الدراسات التحليلية، وتوفير الخبرة والمشورة اللازمة لمن يطلبها في الوقت المناسب، وبناء منصة للحوار والنقاش حول القضايا الاقتصادية والإدارية والمالية المختلفة في فلسطين.

وأوضح الدكتور فتح الله غانم منسق المجموعات البحثية ، دور مركز البحوث الإدارية والاقتصادية في تشجيع البحث العلمي وخاصة البحوث التي تعالج قضايا ذات علاقة مباشرة بالمجتمع سواء كانت على المستوى الفردي أو على مستوى الشركات الفلسطينية، كما تناول عرضا لخمس مجموعات بحثية تم تقاسمها بين أعضاء الهيئة التدريسية كفرق عمل ضمن مجالات المال والتسويق، المال والتنمية الاقتصادية، المحاسبة والحوكمة، القطاع العام وسوق العمل، التخطيط الاستراتيجي والتجارة الدولية .

كما تطرق الى المشاركة المستقبلية لأعضاء الهيئة التدريسية في المؤتمر والندوات وورش العمل التي سوف تعقد قريبا ضمن فعاليات هذا المشروع.

اغلاق محطتين وضبط "٩٢٠٠" لتر سولار مهرب ومصادرة مضخات وقود برام الله

رام الله- اغلقت طواقم الضابطة الجمركية فجر امس، وبمساندة الشرطة والامن الوطني، نقطتين عشوائيتين لبيع للمحروقات، وضبطت "٩٢٠٠" لتر سولار مهرب وغير قانوني في احدى قرى غرب محافظة رام الله، وصادرت معدات مضخات للتعبئة .

وذكر بيان لإدارة العلاقات العامة والاعلام بالضابطة الجمركية، انه بناء على تعليمات وتوجيهات قائد الجهاز العميد اياد بركات بمراقبة حثيثة لنقاط بيع السولار العشوائية والمغشوشة، وبمتابعة حثيثة لإحدى المحطات في احدى قرى غرب محافظة رام الله، تمكنت طواقم الضابطة الجمركية وبمساندة الشرطة والامن الوطني من مداهمة النقاط المكونة من موقعين مختلفين، وضبط (٩٢٠٠) لتر سولار مهرب وغير قانوني ومعدات ومضخات للتعبئة، حيث تم مصادرة الكمية واغلاق النقطتين لحين استكمال الاجراءات القانونية اللازمة.

سيولة الأسهم قفزت ٤٨,٧٪ خلال تعاملات الأسبوع...

٢٢ شركة سعودية تحقق أرباحاً بـ١٠,٧ مليار دولار خلال ٢٠١٧

الرياض - في مؤشر يؤكد قوة ومتانة الاقتصاد السعودي، على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار النفط خلال السنوات الثلاث الماضية، أعلنت نحو ٢٢ شركة سعودية مدرجة في تعاملات السوق المحلية عن نتائج العام المنصرم ٢٠١٧، وهي النتائج التي أظهرت نمواً تبلغ نسبته ١٣,٨ في المائة، من حيث معدلات الأرباح المحققة. وفي هذا الشأن، ارتفعت أرباح ١٤ شركة مدرجة في تعاملات السوق المحلية، فيما تراجعت أرباح ٨ شركات أخرى، في وقت من المتوقع أن ترتفع فيه وتيرة الإعلان عن النتائج المالية للشركات خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

وفي هذا الشأن، كانت هيئة السوق المالية قد قررت إعفاء الشركات المدرجة من الإفصاح عن القوائم المالية الأولية للربع الرابع من السنة المالية ٢٠١٧، إذ إن القرار يعطي الشركات المدرجة حق الخيار في شأن الإفصاح عن القوائم المالية الأولية للربع الرابع للسنة المالية ٢٠١٧، ولكنه ليس إلزامياً. وألزمت هيئة السوق المالية الشركات بالإفصاح عن القوائم المالية السنوية المدققة خلال فترة لا تتجاوز ٣ أشهر من نهاية الفترة المالية السنوية، أي أنها ستمتد إلى ٣١ (آذار) ٢٠١٨.

وفي إطار ذي صلة، بلغت الأرباح المجمعة للشركات الـ٢٢ التي أعلنت عن نتائج عام ٢٠١٧، نحو ٤٠,٣٢ مليار ريال (١٠,٧٥ مليار دولار)، بزيادة قدرها ١٣,٨ في المائة، عن الأرباح المحققة خلال عام ٢٠١٦ لهذه الشركات.

إلى ذلك، أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية تعاملات الأسبوع الأخير على ارتفاع بنسبة ١,٨ في المائة، أي ما يعادل ١٣٤ نقطة من المكاسب، مغلقاً بذلك عند مستويات ٧٦٥٦ نقطة، مقارنة بإغلاق الأسبوع الذي سبقه عند ٧٥٢٢ نقطة، لينهي بذلك مؤشر السوق تعاملات شهر (كانون الثاني) على مكاسب بنسبة ٥,٩ في المائة، أي ما يعادل ٤٤٤ نقطة.

وسجلت السيولة النقدية المتداولة في سوق الأسهم السعودية خلال تعاملات الأسبوع الأخير ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٢١,٨٤ مليار ريال (٥,٨٢ مليار دولار)، مقارنة بنحو ١٤,٦٨ مليار ريال (٣,٩ مليار دولار)، خلال تعاملات الأسبوع الذي سبقه، مسجلةً بذلك نمواً تبلغ نسبته ٤٨,٧ في المائة، من حيث حجم السيولة النقدية المتداولة.

وتأتي هذه المعلومات في الوقت الذي بات فيه برنامج تطوير القطاع المالي، الذي أعلنت عنه السعودية ضمن البرامج المحققة لـ«رؤية المملكة ٢٠٣٠»، خطوة مهمة نحو تطوير سوق المال المحلية، ووضعها ضمن قائمة أكبر ١٠ أسواق مالية في العالم. ويأتي ذلك في وقت تعمل فيه المملكة بشكل حيوي على كثير من الإصلاحات الاقتصادية التي أسهمت في تجنيب اقتصاد البلاد الآثار السلبية التي كانت ستلحق به نتيجة للانخفاضات التي شهدتها أسعار النفط.

بنك القاهرة عمان يمدد الحملة الترويجية لقروض الاسكان

رام الله- مدد بنك القاهرة عمان ، حملة ترويجية لقروض السكن التي تمكن العملاء من الحصول عند تنفيذ القرض على هدية فورية عبارة عن قسائم شرائية من شركة سبيتاني بقيمة تصل لغاية ١٦٠٠ دولار وذلك حسب قيمة القرض، ضمن برنامج قروض السكن الذي يمتاز بشروطه السهلة والميسرة التي تتيح الفرصة لعملاء البنك امتلاك بيت العمر بمزايا فريدة ومنافسة.

يذكر ان برنامج قروض السكن من بنك القاهرة عمان يوفر تمويلا يصل لغاية ٨٥٪ من قيمة الشقة ولمدة تصل الى ٢٥ سنة، بالاضافة الى ميزات عديدة أهمها التأمين المجاني على الحياة، والتأمين المجاني على العقار. وستتم اتاحة الفرصة لكافة الراغبين بالحصول على قرض سكني من عملاء البنك الحاليين والمستقبليين خلال مدة الحملة، من الحصول على هديتهم فور حصولهم على القرض السكني المطلوب وحسب قيمته.

وتأتي حملة قروض السكن من بنك القاهرة عمان ضمن استراتيجية البنك التي تسعى بشكل دؤوب لتقديم الافضل لعملائه ، وتوفير افضل الحلول والجوائز، وتؤكد حرص البنك وسعيه الدائمين للوصول الى شريحة واسعة منهم عن طريق اتاحة الفرصة لتحقيق احلامهم بامتلاك بيت العمر.

في القدس .. السائح في الاتجاه المعاكس

رام الله- وفا- في منطقة باب الجديد في الركن الشمالي الغربي من سور البلدة القديمة لمدينة القدس، يبيع ألفريد رعد التحف الشرقية وهدايا السياح، في دكانه المتواجد في المكان منذ قرابة ٥٠ عاما، مهنة بدأت مع جده أحد أوائل الأدلاء السياحيين في المدينة منذ العام ١٩١٠ حيث كان يتقن ثماني لغات، إلى والد ألفريد الذي استمر في قطاع السياحة من خلال دكان بيع التحف منذ العام ١٩٦٠، ليستمر ألفريد رعد في مهنة العائلة صامدا رغم الظروف التي تحيط بقطاع السياحة في مدينة القدس.

ألفريد رعد واحد من أصحاب ٤٥٠ محلا مختصا ببيع التحف الشرقية أو ما يسمى "السنتوارية"، تشمل الثياب التقليدية ومنحوتات خشب الزيتون ومصنوعات السيراميك والخزف والصدف السياحي المعبر عن تاريخ المدينة وتراثها، سوق تمتد من باب الخليل غربا إلى سوق البزار فالدباغة وحارة النصارى وشوارع باب السلسلة ومنطقة باب الواد وطريق الآلام بشكل خاص، وتوزعها في باقي حارات البلدة القديمة بشكل عام.

ألفريد وزملاؤه من تجار التحف يعانون الأمرين في تجارة تتراجع يوما بعد يوم، نتيجة ضغط الاحتلال، ويقول :"هناك خطة اقتصادية إسرائيلية تستهدف القطاع العربي من القدس خاصة البلدة القديمة، للقضاء عليه وكسره ليتم استبداله بأسواق إسرائيلية ضمن خطة تهويد للمدينة، هذه الخطة تضر ٩٠٪ من تجار البلدة القديمة، خاصة أننا تجار صغار نعاني تدهورا اقتصاديا وعلى مدى السنتين القادمتين ستكون نهاية معظمنا كتجار".

ويتابع "الشركة السياحية الإسرائيلية والدليل والحافلة يعملون على توجيه السائح إلى المحلات الكبيرة، التي يتواصلون معها مقابل عمولة مادية، وبالتالي ابعاد السائح عنا نحن تجار للحلات الصغيرة، علاوة على الضرائب العالية التي تفضي على الدخل للمتواضع أصلا، الذي نحصله. استنزفنا مدخراتنا وارتبطنا بالقروض، وخرجنا من معنى التاجر الرابح أو صاحب للردود إلى تاجر بالاسم، كان الدخل اليومي يصل بين ٥٠٠-١٠٠٠ دولار، الآن يصل إلى ٢٠٠ شيكل في أفضل حال".

تراجع حركة البيع ...

تراجعت حركة البيع والشراء لدى تجار القطاع السياحي إلى ٩٠٪ منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، واستمرت بالتراجع في السنوات الأخيرة، بفعل محاربة الاحتلال حتى وصل إلى إغلاق ٨٠ محلا منها، كما يقول رئيس جمعية التحف الشرقية في القدس جواد أبو عمر.

ويؤكد أبو عمر على الحملة الشرسة التي يشنها الأدلاء السياحيون الإسرائيليون على التاجر الفلسطيني وصاحب الفندق بالدعاية المشوهة، فيتهمونهم بالسرقة من السياح والتعرض لهم بالاعتداء وسوء المعاملة، حالة الترهيب التي يعيشها السائح تبعده عن البلدة القديمة، فتراجعت الحركة التجارية وأصبحت المحال تغلق أبوابها في الخامسة مساء.

ويقول:"بعض المحال تصل إلى توقف البيع تماما لمدة ٣ الى ٤ أيام، وبلدية الاحتلال لا تتركنا وتخالفنا دائما كل مرة بعذر جديد، مثلا لم تضع لافتة تمنع التدخين، ومرة ممنوع أن تعلق بضاعتك أمام المحل، حتى طريقة عرض البضاعة أمام المحل والتجاوز لمسافة ٥ سم عن المفروض يعني مخالفة، وأيضا لافتة المحل مكانها وحجمها وما كتب عليها، يعرض التاجر للمخالفة".

تفاقم التراجع في الحركة الشرائية في القدس بشكل واضح بعد إقامة جدار الفصل العنصري عام ٢٠٠٦، فحرمت القدس من أسواقها المحلية، والتي في أساسها سياحية حتى لو كانت تجارية، فالوصول إلى حوض البلدة القديمة والتجول في أسواقها والمبيت في فنادقها وزيارة مطاعمها واستعمال قاعاتها للأفراح والاجتماعات جزء من جو المدينة السياحي، وعندما حرمت القدس من روادها من مدن رام الله وبيت لحم وضواحيهما وغيرهما من المدن، حرمت من كونها مركزا لخدمات الفلسطينيين، كأنها حارة صغيرة ألحقت بالقدس الغربية، فتصبح شرقي القدس بدلا من القدس الشرقية، ضمن مخطط التهويد "القدس الكبرى ٢٠٢٠".

الضغوطات الاسرائيلية ...

لكن ضغوطات الاحتلال شملته وغيره من فنادق المدينة، فيقول جيمس شماس مالك ومدير فندق الزهراء: "بالنسبة لفندق الزهراء انخفضت نسبة الاشغال مع الأحداث في سنة ٢٠١٧ إلى النصف لتصل إلى ١٥٪، التي لا تغطي المصاريف المعتادة، خاصة مع حجم الضرائب العالية التي تفرض علينا، نحن مثلا لدينا ٢٢ موظفا لا نستطيع إعطاءهم رواتبهم".

ويتابع، "قلة الخدمات المقدمة للفنادق أكبر العوائق في وجهنا، كتحسين المداخل المؤدية للقدس، والاضاءة وإشارات الوصول إلى الفندق التي توفر للفنادق الاسرائيلية، لكنها غير موجودة في منطقة الفنادق العربية، أو حتى في دليل للواقع، وهناك شروط مكان وحجم وطريقة عرض اللافتة الدالة على الفندق، وعدم وجود مواقف لحافلات نقل السياح أو مركبات نقل البضائع".

وعندما يعلم الباص السياحي التابع للجانب الإسرائيلي أصلا أن الوجهة إلى القدس الشرقية، يخلق أعذارا حتى لا يصل، رغم أن الاتفاق مع وزارة السياحة الإسرائيلية ملزم بإيصال السائح إلى باب الفندق بحجة خطر الوصول، ما يخلق انطباعا سيئا لدى الزبون، والدليل السياحي الإسرائيلي يعمل على تشويه صورة الفنادق المقدسية، في مستوى الخدمة والتعامل على أساس ترجيح تميز الفنادق الإسرائيلية".

معيقات كبيرة ....

من جانبه، يشرح رئيس التجمع السياحي للمقدسي رائد سعادة زمرة للمعيقات التي تواجه أصحاب الفنادق في القدس "إسرائيل تسيطر على جميع الحدود مع الدول المجاورة، فتتحكم بحركة السياح كأن تمنع وفودا تقصد المناطق الفلسطينية من الوصول، إضافة إلى أن معظم وكلاء السياحة والأدلاء السياحيين الفلسطينيين لا يستطيعون استقبال وفودهم في المطار كالإسرائيلي، والزبون القادم لا يجد وسيلة نقل فلسطينية لإيصاله ووسيلة النقل الإسرائيلية ترفض إيصاله إلى القدس الشرقية".

وعزل المدينة عن سوقها المحلي أدى الى انقطاعها عن سوق العمل الفلسطيني، العاجز عن الوصول إليها بالفندق سابقا عندما كان يحتاج طاهيا واحدا يجد ٢٠ متقدما للعمل، أما الآن فهناك نقص في الأيدي العاملة".

السياحة الدينية ....

لكن السياحة الدينية الإسلامية التي نشطت في المدينة في السنوات الأخيرة، حركت القطاع السياحي بشكل أو بآخر، وسندت الفنادق والمرافق الاخرى كما يرى رائد سعادة.

من جهتها، أكدت وزارة السياحة على لسان ناطقها الاعلامي جريس قمصية ، أنها تتعامل مع القدس بخصوصية كونها مركز الثقل السياحي بالنسبة للفلسطينيين رغم صعوبة الوصول والتواصل، بسبب سريان القوانين الإسرائيلية وذلك من خلال التعامل مع عدد من المؤسسات السياحية التي تعتبر مظلة القطاع هناك، كجمعية الفنادق العربية في القدس، ووكلاء الأراضي المقدسة للسياحة الوافدة، ونقابة أدلاء السياحة العرب، من خلال ورش عمل ودورات تدريبية وبرامج عمل مشتركة من أجل دعم القطاع في الإمكانيات المتاحة. ويقول:"عملنا في الفترات السابقة على المشاركة في معارض السياحة العالمية، من أجل التواصل مع وكالات السياحة الدولية دون التحكم الإسرائيلي، خصوصا أن الحجز للوفود أصبح ممكنا بشكل كبير عن طريق الإنترنت". ويضيف أنه من خلال حملة ترويجية للسياحة، فلسطين كمقصد سياحي مستقل لديه مواقع ثقافية ودينية وتاريخية، شملت المشاركة في معارض سياحية وجولات ترويجية ولقاءات وورش عمل مع القطاع السياحي في دول مختلفة، شملت زيارات تعريفية استضفنا من خلالها وفود من وكلاء السفر، لتعريفهم بالواقع وزيارات وفود إعلامية من عدة دول، لتعريفهم بالمواقع، وإنتاج مواد إعلامية تعريفية ترويجية في أكثر من ١٠ لغات، منها نشرات تعريفية وكتيبات وخرائط وبرامج وملصقات وأفلام ترويجية وحملات إعلانية في عدد من الدول.

...عدم إتاحة التمويل والأراضي...

...حول من الاعتماد على الديون إلى الاستثمار

...فر فيه فرص العمل الكافية

...ق رغم الصورة الباهرة التي ...النمو الاقتصادي في مصر ...ها الصندوق في تقريره حيث ...ث تجاوز النمو في ٢٠١٦ - ٢٠١٧ ...الدولية عند ٣,٥ في المائة، ...ائة، لكن لا يزال النموذج ...ا على سلبياته التي تقطع ...فرص الاستثمار الإضافية.

...زمة مالية متصاعدة ساعدت ...دولية التي أبرمتها مصر في ...جي للبلاد، وكان من أبرزها ...ار دولار مع صندوق النقد ...لارتفاع القوي للدين الخارجي ...زاد من احتياج البلاد للبحث ...م للتمويل من خلال جذب

...خارجي لمصر إلى ٧٩ مليار ...) ٢٠١٧ من ٦٧، ٤٦ مليار دولار ...قفز الدين المحلي إلى ٣,١٦ ...١ تريليون جنيه وفقاً لبيانات

...ستثمارات الأجنبية تدريجيا ...صية، ليقترب من مستوى ٨ ...العام المالي ٢٠١٦ - ٢٠١٧، إلا أنه ...ذي كانت تستهدفه الحكومة

ومن أبرز عوائق الاستثمار تركز قروض البنوك في نسبة محدودة من المؤسسات، حيث يقول الصندوق إن ١٢ في المائة فقط من الشركات المصرية لديها ديون بنكية وخطوط ائتمان.

بل إنه في الوقت الذي كان الناتج المحلي يسجل ارتفاعا بفوق التوقعات كان تمويل المشروعات يتباطأ، حيث يقول الصندوق إن القروض بالعملة المحلية للقطاع الخاص زادت ٢٥,٥ في المائة خلال ٢٠١٦ - ٢٠١٧ بينما النمو الشهري للائتمان كان ينخفض وتحول لانكماش في (تموز) ٢٠١٧. والنمو الحقيقي للائتمان كان سلبياً منذ ٢٠١٦.

ويقول الصندوق أيضا إن الحصول على الأراضي اللازمة للمشروعات ما زال من أبرز عقبات القطاع الخاص. حيث توفر الحكومة كمية محدودة من الأراضي الصناعية من خلال سعر ثابت على أساس قاعدة أسبقية الوصول، معتبرا غياب آليات السوق في عملية توزيع الأراضي أدى إلى سوء توزيع هذا العنصر المهم للإنتاج وتضييع إيرادات على الدولة. مشيرا إلى أن السلطات المصرية اتفقت معه على مراجعة قواعد توزيع الأراضي.

ويرصد الصندوق تقدما نسبيا في أحد العوامل المؤثرة سلبا على الاستثمار وهو تعزيز للمنافسة ومكافحة الفساد، حيث يشير في هذا السياق إلى أن مصر أعدت قانونا أكثر شفافية للمشتريات العامة من المتوقع تمريره في (تشرين الثاني) من ٢٠١٨، كما ستطلق البلاد موقعا إلكترونيا للمشتريات الحكومية في (كانون الأول) من ٢٠١٨.

وفي إطار سياسة لتحسين جودة الخدمات العامة سيتم تأسيس جهة مستقلة لتنظيم النقل العام في مصر في نهاية ٢٠١٨ ضمن رؤية جديدة لفصل السلطات التنظيمية عن الوزارات.

وفي (أيار) الماضي أصدرت مصر قانون جديدا للاستثمار يهدف لتعزيز الحوافز للوجهة للأنشطة الأكثر إسهاما في التنمية وتيسير الإجراءات، وأصدرت أيضا قانونا لتيسير إجراءات منح تراخيص للمنشآت الصناعية. كما أقر مجلس النواب الشهر الماضي قانون الإفلاس الذي كان مخططا له في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وعلى صعيد المالية العامة يرى الصندوق أن النموذج الاقتصادي المصري يدفع البنك المركزي في أوقات كثيرة للقيام بأدوار تتجاوز دوره الأصلي وتتعارض مع استقرار الأسعار. حيث يتم تلبية بعض الاحتياجات التمويلية للحكومة عبر الاقتراض المباشر من البنك.

ويقترح الصندوق على الدولة المصرية حزمة من الإصلاحات الضريبية التي يرى أنها قد تزيد من إيراداتها بما يساوي قيمة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشمل تلك الإصلاحات توسيع قاعدة ضريبة القيمة المضافة عبر تقليص الإعفاءات الضريبية.

وفي سبتمبر ٢٠١٦ أصدرت مصر قانون ضريبة القيمة المضافة الذي رفع السعر العام لضريبة المبيعات من ١٠ إلى ١٤ في المائة، وساهم القانون في زيادة معدلات التضخم لكنه أيضا زاد من حصيلة الدولة من ضرائب القيمة المضافة بنحو ٥٠ في المائة في ٢٠١٦ - ٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق.

وتشمل أيضا اقتراحات الصندوق زيادة تصاعدية ضرائب الدخل. وكان الرئيس عبد